

## أصناف لا تُقبل منهم الطاعات

<"xml encoding="UTF-8?>



﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأً أَدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَبَا قُرْبَانًا فَتَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ١، السُّؤَالُ فِي ﴿ ... إِنَّمَا يَتَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ٢.. مَا الْمَعْنَى؟ وَإِذَا كَانَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُهَا، بِأَنَّهُ يُشْتَرِطُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ مُتَّقِيًّا لِكِي يُقْبَلَ عَمَلُهُ، أَلَا يَسْتَلِزُمُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَلَوْ أَنَّهُ يَجْزِيَهُ شَرًّا؟ لَأَنَّ غَيْرَ الْمَعْصُومِ يُذْنَبُ، وَالذَّنْبُ خَلَافُ التَّقْوَى إِلَّا أَنْ يَتُوبَ .. وَهُلْ هَذَا الرَّأْيُ هُوَ خَلَافُ الرَّحْمَةِ الإِلَهِيَّةِ؟!!

التَّقْوَى لَهَا مَرَاتِبٌ كَثِيرَةٌ وَبِأَدْنِي مَرَاتِبِهَا تُقْبَلُ الْأَعْمَالُ وَالطَّاعَاتُ، وَبِأَدْنِي مَرَاتِبِهَا بَلْ وَمَا يَزِيدُ عَلَى الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَقْوَى الْمَعْصِيَّةِ اتِّفَاقًا عَلَى أَنْ تَتَعَقَّبَهَا تَوْبَةٌ نَصْوَحٌ.

وَأَمَّا تَقْوَى الْمَعْصُومِينَ (ع) فَهِيَ مِنْ أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّقْوَى، لِذَلِكَ فَهِيَ تَمْنَعُ مِنْ وَقْوَى الصَّغَائِرِ الْذُنُوبِ فَضْلًا عَنْ كَبَائِرِهَا.

وَعَلَيْهِ فَصْدُورُ الْذُنُوبِ اتِّفَاقًا خَصْوَصًا الصَّغَائِرُ مِنْهَا لَا يُنَافِي التَّقْوَى وَلَا يَمْنَعُ مِنْ قَبْوِلِ الطَّاعَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ إِصْرَارًا مِنَ الْعَبْدِ عَلَى الْذُنُوبِ، وَكَانَ كُلُّمَا أَذْنَبَ أَبَ إِلَى رَبِّهِ وَصَدَّقَ فِي تَوْبَتِهِ بِعُقْدِ الْعَزْمِ عَلَى عَدَمِ الْعُودِ إِلَى الْمَعْصِيَّةِ وَالنَّدَمِ الْأَكْيَدِ عَلَى ارْتِكَابِهَا.

يَقُولُ الْإِمَامُ الصَّادِقُ (ع): "لَا وَاللَّهِ لَا يَقْبِلُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ طَاعَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِيهِ" ٢.

ثُمَّ إِنَّ الرَّوَايَاتِ الْوَارِدَةَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) أَفَادَتْ أَنَّ ثَمَةَ مَوَارِدَ لَا يَكُونُ فِيهَا الْعَمَلُ مَقْبُولًا:

مِنْهَا: مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ: "لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ كُسْبٍ حَرَامٍ" ٣.

وَمِنْهَا: مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: "لَا يَقْبِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ حَجَّا وَلَا عُمْرَةَ مِنْ مَالٍ حَرَامٍ" ٤.

وَمِنْهَا: مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) حِينَ سُئِلَ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ فَقَالَ (ع): "لَا يَقْبِلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً مَا دَامَ فِي عِرْوَقِهِ شَيْئًا" ٥.

وَمِنْهَا: مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ (ص): ".. وَمَنْ أَكَلَ الرِّبَا مُلَأَ اللَّهُ بَطْنَهُ مِنْ نَارَ جَهَنَّمَ بِقَدْرِ مَا أَكَلَ، وَإِنْ اكْتَسَبَ مِنْهُ

مala la yiqbel allah min shiyan min umala, wlam yizil fi l-ayn al-lah wal-malaikah ma kan 'anhu min qirat wadha".<sup>6</sup>

ومنها: ما رود عن أبي عبد الله (ع) قال: "ثمانية لا يقبل الله منهم صلاة، وعدّ منها: الناشز عن زوجها وهو عليها ساخط، ومانع الزكاة، وترك الوضوء، والجارية المُدركة تُصلّى بغير خمار".<sup>7</sup>

ومنها: ما رود عن الرسول الكريم (ص): "من أحدث حدثاً أو آوى مُحدّثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلا".<sup>8</sup>

ومن الإحداث الابتداع وإدخال ما ليس من الدين في الدين.

ومنها: ما ورد عن الإمام الرضا (ع): "لا يقبل الله عمل عبدٍ وهو يضمّر في قبّله على مؤمنٍ سوء".<sup>9</sup>

ومنها: ما ورد عن الرسول الكريم (ص): "لا يقبل الله صلاة خمسة نفرين: الآبق من سيده، وامرأة لا يرضي عنها زوجها، ومدمّنُ الخمر، والعاصف، وأكلُ الربا".<sup>10</sup>

ومنها: ما ورد عن الرسول الكريم (ص): "والذي بعثني بالحق لا يقبل الله عزوجل من عبدٍ فريضه إلا بولايته على (ع)".<sup>11</sup>

ومنها: ما ورد عن أحد الصادقين (ع): "نحن أهل البيت لا يقبل الله عمل عبدٍ وهو يشكّ فينا".<sup>12</sup>

هذا وقد وردت روایات تفوق حدة التواتر مفادها أنه لا تقبل الأعمال إلا بولايته أهل البيت (عليهم السلام) ولعلنا نستعرض بعضها في فرصة لاحقة 13.

1. a. b. القرآن الكريم: سورة المائدة (5)، الآية: 27، الصفحة: 112.

2. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 15 / ص 337.

3. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 9 / ص 206.

4. بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج 93 / ص 163.

5. وسائل الشيعة (الإسلامية) - الحر العاملي - ج 17 / ص 243.

6. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 18 / ص 122.

7. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 7 / ص 253.

8. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 29 / ص 28.

9. مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج 1 / ص 97.

10. مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج 13 / ص 332.

11. مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج 1 / ص 176.

12. مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج 1 / ص 166.

13. المصدر: موقع سماحة الشيخ محمد صنقول حفظه الله.

